

سياسيون وأكاديميون لـ «الميثاق»:

لا بد من قرارات شجاعة لإنقاذ اليمن من الكارثة

د. الأصبحي: المفترض محاربة الفساد وليس إلحاق الضرر بالمواطن

وصف الدكتور أحمد محمد الأصبحي ما يحدث اليوم من تصعيد خطير وما نمر به اليمن بقوله: يؤسفنا جداً أننا بكل ما لدينا من الحكمة والعقل سعينا إلى عدم استخدامها وغلبنا الحساسيات وقضايا ليست من أخلاقنا والدخول في مسائل تبعدنا كثيراً عن معتبرنا الحقيقي الذي ينبغي أن نتحرك جميعاً لمواجهته وهو الأمية والجهل لأن هذه الصراعات التي لا معنى لها هي التي عطلتنا كثيراً. كما أن تبادل الاتهامات والمكائدات أمور علينا أن نقتطعها من مخاطرنا لأن هناك من قد تسول له نفسه ويعمل على تأجيجها لندخل في متاعب لا نحمد عقباءها ويكفينا مشاكل وأزمات..

وأضاف: ومن جانب آخر.. علينا أن نتعظ مما يحدث في المنطقة العربية فكل ما تشهده لا يدعنا إلى التفاؤل بقدر ما أن حالة الاحتدام المستمرة والمشاكل المتفاقمة لا بد أن يكون لها انعكاس على البنية التحتية وبالتالي مطلوب منا في جبهتنا الداخلية أن نكون أكثر التقاف مع بعضنا وأن نعي الخطر المحدق وأن نكون من الذين يزدون متاعبهم بأيديهم ونتشدد بزيادة المتاعب التي لا يجني منها أحد خيراً ولا أتصور أن أي جهة أو طرفاً من أطراف الصراع سيكون رابحاً. واستطرد الدكتور الأصبحي قائل: الإشكاليات القائمة وتعبيراتها المختلفة استطيع القول إنها حروب متدرجة وأى حرب ليس فيها خاسر ورايح الكل خاسر وبالتالي يفترض بنا جميعاً أن نقف وقفة العقل والحكمة بعيداً عن إدانة كل طرف للآخر، فكل طرف يمتلك جزءاً من الحقيقة وقدرة على إدانة الطرف الآخر ولكن لو سلمنا جميعاً أننا مخطئون نستطيع أن نتجاوز ما نحن فيه لأنه لا يمكن أن نقبل على أنفسنا أن نخطئ بعضنا البعض إذا أردنا أن نبني وطناً.. الأخلاء والتشكيك وعدم الثقة والمكائدات هي التي تضر الوطن وتزيد من احتمالات المساوئ والمآعب الجارية في كثير من الأقطار العربية.

وقال الأصبحي: نحن نستغرب من توريد أجهزة الدولة لضرورة تنفيذ مخرجات الحوار ونتساءل: من الذي يمنع تنفيذ تلك المخرجات أو يحول دون التنفيذ.. فهناك بنود ضمن المخرجات المتعلقة بالحكم الرشيد أو أن الحكومة طبقتها لدرت عليها الأموال ولجعلتها في غنى عن أقرار الجرة.. ومن تلك البنود.. النزاهة- الشفافية- المساءلة- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وغيرها.. كما أن هناك أموراً كثيرة كان بإمكان الحكومة اتخاذها بدلاً من اتخاذ قرار أحادي وتغيير القرارات الأساسية التي كان يجب أن توازي ذلك القرار الذي فاجأ الشعب وقهر الإنسان العادي..

وأختتم حديثه قائل: حاجتنا الأساسية إلى تجديد إدارة الفترة الانتقالية لأنها هي التي سوف تحسن كيف تدير تطبيق مخرجات الحوار الوطني والقضاء على الأزمة.

وتصعيد خطير وما نمر به اليمن بقوله: يؤسفنا جداً أننا بكل ما لدينا من الحكمة والعقل سعينا إلى عدم استخدامها وغلبنا الحساسيات وقضايا ليست من أخلاقنا والدخول في مسائل تبعدنا كثيراً عن معتبرنا الحقيقي الذي ينبغي أن نتحرك جميعاً لمواجهته وهو الأمية والجهل لأن هذه الصراعات التي لا معنى لها هي التي عطلتنا كثيراً. كما أن تبادل الاتهامات والمكائدات أمور علينا أن نقتطعها من مخاطرنا لأن هناك من قد تسول له نفسه ويعمل على تأجيجها لندخل في متاعب لا نحمد عقباءها ويكفينا مشاكل وأزمات..

وأضاف: ومن جانب آخر.. علينا أن نتعظ مما يحدث في المنطقة العربية فكل ما تشهده لا يدعنا إلى التفاؤل بقدر ما أن حالة الاحتدام المستمرة والمشاكل المتفاقمة لا بد أن يكون لها انعكاس على البنية التحتية وبالتالي مطلوب منا في جبهتنا الداخلية أن نكون أكثر التقاف مع بعضنا وأن نعي الخطر المحدق وأن نكون من الذين يزدون متاعبهم بأيديهم ونتشدد بزيادة المتاعب التي لا يجني منها أحد خيراً ولا أتصور أن أي جهة أو طرفاً من أطراف الصراع سيكون رابحاً. واستطرد الدكتور الأصبحي قائل: الإشكاليات القائمة وتعبيراتها المختلفة استطيع القول إنها حروب متدرجة وأى حرب ليس فيها خاسر ورايح الكل خاسر وبالتالي يفترض بنا جميعاً أن نقف وقفة العقل والحكمة بعيداً عن إدانة كل طرف للآخر، فكل طرف يمتلك جزءاً من الحقيقة وقدرة على إدانة الطرف الآخر ولكن لو سلمنا جميعاً أننا مخطئون نستطيع أن نتجاوز ما نحن فيه لأنه لا يمكن أن نقبل على أنفسنا أن نخطئ بعضنا البعض إذا أردنا أن نبني وطناً.. الأخلاء والتشكيك وعدم الثقة والمكائدات هي التي تضر الوطن وتزيد من احتمالات المساوئ والمآعب الجارية في كثير من الأقطار العربية.

وقال الأصبحي: نحن نستغرب من توريد أجهزة الدولة لضرورة تنفيذ مخرجات الحوار ونتساءل: من الذي يمنع تنفيذ تلك المخرجات أو يحول دون التنفيذ.. فهناك بنود ضمن المخرجات المتعلقة بالحكم الرشيد أو أن الحكومة طبقتها لدرت عليها الأموال ولجعلتها في غنى عن أقرار الجرة.. ومن تلك البنود.. النزاهة- الشفافية- المساءلة- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وغيرها.. كما أن هناك أموراً كثيرة كان بإمكان الحكومة اتخاذها بدلاً من اتخاذ قرار أحادي وتغيير القرارات الأساسية التي كان يجب أن توازي ذلك القرار الذي فاجأ الشعب وقهر الإنسان العادي..

وأختتم حديثه قائل: حاجتنا الأساسية إلى تجديد إدارة الفترة الانتقالية لأنها هي التي سوف تحسن كيف تدير تطبيق مخرجات الحوار الوطني والقضاء على الأزمة.

وعن تعاطي الموقف

أكد عدد من الأكاديميين والسياسيين على أهمية وموضوعية مبادرة المؤتمر الشعبي العام التي قدمها لحل أزمة أسعار المشتقات النفطية.. وقالوا في لقاء أجرته «الميثاق» مع عدد منهم أن مبادرة المؤتمر ركزت على مواضيع مهمة جداً وتضمنت مقترحات يمكن القبول بها أبرزها الالتزام بالسعر الدولي للمشتقات النفطية على أقل الاعتبارات.

مبينين خطورة المرحلة التي تمر بها اليمن في ظل الأزمة الراهنة.

وشدد الأكاديميون على ضرورة تدارك العقلاء في اليمن الموقف وتغليب لفة العقل في التعامل مع قضايا الوطن... إلى التفاصيل:

استطلاع/ فيصل الحزمي

د. العجل: أطراف تتحكم بصنع القرار وضعت الرئيس والبلاد في مأزق

على المصالحة الوطنية وتقديم التنازلات لمصلحة الوطن وإيجاد اصطاف وطني لتنفيذ مخرجات الحوار وهذا يتطلب سحب الأسلحة من الميليشيات وإعادة النظر في هيكلية الجيش يعاني من الإشكاليات متعددة، واستطرد الدكتور العجل قائل: إن مبادرة المؤتمر الشعبي العام ضمت بين موضوعاتها التزمين للتنفيذ والضمانات المنطقية والواقعية التي تضمن التزام الجميع بهذه المبادرة التي ركزت أيضاً على ترك الخطاب التحريضي الطائفي والخطاب الذي يثير الفتنة..

وأضاف: نحن بحاجة إلى مبادرة موحدة تستفيد من كل المبادرات المقدمة لحل الأزمة.. كما أننا بحاجة إلى صدق النوايا وتغليب المصلحة الوطنية وموازنة رئيس الجمهورية.. والعمل من أجل أن تكون كل القرارات صادرة عن الجميع وتمثل مصالح الوطن والشعب بأكمله..

ومن ضمن مبادرة المؤتمر التي تركز في هذا الجانب

والتحالف في مبادرتهم تتمثل بتشكيل حكومة كفاءات وطنية تجعل من صنع القرار وطنياً لا فتوياً ضد الآخرين وما يعني أن تسقط الحكومة من أجل مصلحة الأمة وحقق هناك وتفويت الفرصة على الإعداء، لأن هناك من يتربص بالوطن شرراً وهناك أجندة خارجية وأخرى طائفية وحزبية وهناك من يريد أن يوظف الأحداث لصالحه ولو على حساب دماء اليمنيين..

النقطة الثالثة التي ركزت عليها مبادرة المؤتمر تتمثل بمسألة تنفيذ مخرجات الحوار وإقامة المصالحة الوطنية بطريقة ممتدة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل، ولاشك أن هذا يتطلب تنازلات حزبية كبيرة ممن بالذات من الذين يتحكمون في صنع القرار ووضعوا رئيس الجمهورية والبلاد في مأزق حقيقي..

ومن ضمن مبادرة المؤتمر التي تركز في هذا الجانب



تحدث الدكتور أحمد العجل قائل: تشهد اليمن تحدياً خطيراً يتمثل في التحول من نجاح المبادرة الخليجية لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني إلى محاولات العودة إلى مربع الصراع. وهذا الوضع لا شك يقلق كل اليمنيين ورجال المبادرة، بحكم موقع اليمن الجغرافي الذي يمثل أهمية استراتيجية من حيث أمنها واستقرارها..

وأضاف: وتعود هذه المأساة إلى قضية مهمة جداً وجملة من الاعتبارات من أبرزها هو أن القرار السياسي قد لا يعبر عن الوفاق كما يجب إذ إن هنالك قوى تسيطر على صنع القرار السياسي بمستوى كبير جعل قوى متعددة تتألم وتتظلم لأن صنع القرار يجب أن يكون وفاقياً. وتنفيذ المبادرة الخليجية وقرارات المجتمع الدولي ومخرجات الحوار الوطني ولكن هذه الهفوة نتج عنها اختلالات اقتصادية وتعثرات خطيرة جداً أرى أنها لا تكون مبرراً وعذراً لنسف مخرجات الحوار والعودة إلى المربع الأول.

وعن دور القوى السياسية لتجنب البلاد العنف قال الدكتور أحمد العجل: اعتقد أن أي قوى سياسية تسهم في تجنب البلاد الويلات وتفويت الفرصة على المتأمرين ستكون هي صاحبة الثقة لدى الجماهير في الانتخابات المقبلة وبالتالي على الأحزاب أن تتناسى ماضيها من الخلافات والصراعات وتترفع فوق المم الحزبي إلى مستوى المهم الوطني وأن تركز على الأولويات التي تفرضا المرحلة الراهنة..

ولفت إلى مبادرة المؤتمر الشعبي العام التي قدمها لحل ارتعاع سعر المشتقات النفطية ركزت على مواضيع مهمة جداً وهي الالتزام بالسعر الدولي للمشتقات على أقل الاعتبارات وتفويت الفرصة على المزايديين الذين يستغلون هذه القضية لدغدغة عواطف الجماهير وإثارة الرأي العام لتحقيق مصالحهم الخاصة.

وقال: القضية الثانية التي ركز عليها المؤتمر

د. المغلس: مبادرة المؤتمر إيجابية وجاءت في وقتها

التاريخية أمام الأجيال عن المستقبل المجهول الذي تتجه إليه بلادنا أرضاً وإنساناً..

ولفت إلى أن مبادرة المؤتمر لحل الأزمة كانت إيجابية وجاءت في وقتها المناسب، وهي إضافة إلى الرصيد الوطني المؤتمري الحريص على مستقبل الوطن ومكتسباته التي تحققت في ظل الجمهورية والوحدة، واختتم الدكتور المغلس بالقول: سيظل المؤتمر يستشعر دوره المسنول تجاه الشعب والوطن، وهو دائماً في مواقفه ينطلق من حرصه الشديد على استقرار وتقدم الوطن ورفاه الشعب..

وأن سفينة الوطن قد جنحت إلى عمق اليم بعد أن خر قوفا ليغرق قواكل من فيهما..

مشيراً إلى أن دور القوى السياسية كلها مهم لتحقيق الاستقرار وتطبيع الأوضاع الاقتصادية والأمنية، والمطلوب اليوم من القوى الوطنية المستنيرة لتجنب الوطن المزيد من أعمال العنف هو الالتفات إلى المستقبل ولا تدع الوطن يتجه إلى المزيد من الفوضى والتشظي والانقسام، ولم يعد ثمة متسع من الزمان والمكان إلى المزيد من الضياع والعبث، وعليها أن تتحمل المسئولية

قال الدكتور عبدالقادر المغلس: كنت ومازلت أتمنى أن يكون الوطن أكثر أمناً واستقراراً، ويتملكني التفاؤل بأن مستقبل البلاد والعباد سيكون مزدهراً إذا توافرت النوايا الصادقة عند أطراف اللعبة السياسية وتحديداً (للأق، المشترك)..

وأضاف: الوطن يمر بأخطر مرحلة في تاريخه المعاصر، وهناك ثمة مقامرين في هذا التكتل الانقلابي العبيثي لا يعترفون بخطورة الوضع الذي وصلنا إليه بفعل المؤامرة التي نفذوها عام 2011م، ولا أدري ماذا ينتظرون خاصة



د. البكاري: تشكيل حكومة كفاءات وطنية أمر حتمي

الآن في هذا المربع من خلال ما يسمى بحكومة الوفاق الوطني حيث لم نجد حزبا سياسياً رفض أو سيرفض المشاركة في الحكومة من منطلق استشعار حجم المسؤولية، الكل يصير ويستमित على البقاء في السلطة مهما كان الثمن حتى أننا نستطيع القول أننا في اليمن نعيش حالة استثنائية في تاريخ الديمقراطية فكل الأحزاب حاكمة وفي السلطة إلا يوجد ما يسمى بالمعارضة وهذا ربما يكون من أهم المآخذ على المبادرة الخليجية التي عكست رغبة الكل في السلطة دون أن تضع الضوابط والمعايير الكافية لضمان حسن الأداء، ولذلك كثيراً ما نسعى أن هذه الحكومة محمية بالمبادرة الخليجية.. أنه أمر محير ومثير للاستغراب..

وقال الدكتور محمود البكاري عن مبادرة المؤتمر لحل الأزمة المشتقات النفطية: اعتقد أن تشكيل حكومة كفاءات وطنية هو أمر حتمي وهذا لا يقلل أو يتعارض مع المبادرة الخليجية كون الحكومة الحالية أثبتت فشلها وبكل المقاييس وهذا الفشل ربما يكون من أهم المخاطر التي تهدد العملية الانتقالية والتسوية السياسية، ومازلة المشتقات النفطية وبعدها أزمة رفع الدعم إلا محصلة ونتاج لهذا الخفاق وليس السبب.. ونستغرب كيف يمكن تسميتها بحكومة وفاق وطني ولم تتحسن في ظلها صورة اليمن خارجياً ولم يتحقق الاستقرار داخلياً. فاي وفاق هذا؟ لماذا لا تبحث الحكومة ومن وقت مبكر عن حلول للمشاكل القائمة والمتوقعة حدوثها، لماذا لم تقنع رعاة المبادرة الخليجية وأصدقاء اليمن بخطورة اتخاذ مثل هذا القرار حتى لو لم يعترض المواطنون؟



يسعون جاهدين لبقائه في هذه الحلقة، ومن المؤسف أن نجد من يساعدكم على ذلك بشتى السبل والوسائل.. وعن دور القوى السياسية لتجنب اليمن مخاطر العنف والصراع، قال البكاري: اعتقد أنه إذا لم يتدارك العقلاء في اليمن الموقف ويغلبوا لفة العقل في التعامل مع قضايا الوطن فإن النتائج ستكون كارثية وبالتالي لا يمكن المراهنة على أي شيء آخر، وتزداد خطورة الموقف بالنظر إلى أن بارقة الأمل والعلامة المضنية التي علق عليها اليمنيون أمالهم هي مخرجات مؤتمر الحوار الوطني للخروج من هذا المأزق، لكننا رأينا العكس فقبل أن يجف جبر وثيقة مؤتمر الحوار الوطني.. هناك من سعى للعنف والصراع، ولا يهم من هم أطراف هذا الصراع ولا كيف حدث ولا لماذا.. المهم أن ذلك حدث في اليمن وبين اليمنيين وفي الوقت الذي كان يفترض أن نعلم بالامن وبالسلم والاستقرار والتآلف فإنه لم يتبق لنا من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني سوى لجنة أعداد الدستور التي يمكن أن يتوقف عملها في أي لحظة إذا لم تجد قوى سياسية واجتماعية متآلفة تدعم مهامها ولذلك يمكن القول أن الصراع المحتدم هو في الأساس صراع على السلطة وهذا يعكس حالة التخلف السياسي في المشهد برمه إذ لا ندري ما المصلحة من كل هذا الصراع وفي ظل بلد فقير إذا كان الهدف هو خدمة الشعب لكن المؤكد أن الهدف هو تحقيق مصالح خاصة فقط والدليل هو أن كل القوى السياسية وإذا ما جاز لنا تسميتها وفقاً لتصنيفها لذاتها المشترك وشركاؤه والمؤتمر وحلفاؤه نقول أن كل هذه القوى وأقعة

قال الدكتور محمود البكاري أن الأوضاع في اليمن في ظل الأزمة السياسية تتجه من السيئ إلى الأسوأ.. وفي احسن الحالات يمكن وصفها بأنها تتجه نحو البقاء في منزلة بين المنزلتين وتستطيع تسميتها بمنزلة الضعف بين منزلة الانهيار ومنزلة الاستقرار.. وفيما يتعلق بمنزلة أو مرحلة الانهيار اعتقد أن القوى الدولية والاقليمية لن تسمح بوصول الأوضاع في اليمن إلى مرحلة الانهيار ليس بالضرورة حرصاً علينا أحياناً فإنا ولكن حفاظاً على مصالحها الحيوية، فاليمن يمتلك شريطاً ساحلياً يزيد على أكثر من 2000 كم، كما أنه يطل على أهم الممرات الملاحية وهذا يشكل مطمعا للقوى الأربعة لتمديد الامن والسلم الدوليين، إضافة إلى أن دول المحيط الاقليمي ليس من مصلحتها انهيار الأوضاع في اليمن حيث سيكون من الصعوبة عليها الحفاظ على أمنها القومي.. ومع ذلك يمكن القول أن قرار عدم انهيال الأوضاع في اليمن هو بيد اليمنيين انفسهم اولاً واخيراً، أما إذا كانت نواياهم هي تمزيق بلدهم فإن يستطيع احد ان يمنعهم من ذلك، وكذلك إذا كانت نواياهم الحفاظ على بلدهم فأيضاً لن يستطيع احد ان يمنعهم من ذلك، أما ما يتعلق بمرحلة الاستقرار فهي الوضع الطبيعي لأي شعب لأنه ببساطة لا يمكن ان يتحقق أي نمو او تنمية بدون الاستقرار وهذا ينطبق على وضعنا الحالي في اليمن، فنحن لم نلج هذه المرحلة بعد ولم نصل إليها وبالتالي من الطبيعي القول أننا لم نحقق أي تنمية حقيقية

ويرى الدكتور البكاري أن مرحلة الضعف التي نعيشها لها عدة مؤشرات ومنها استنزاف الموازنة العامة للدولة وتوقف المشاريع التنموية وضرب السياحة والنفقات الامني واستشراء الفساد.. الخ، وبالتالي أكد ان اعداء اليمن

د. الشجاع: اليمن يتجه نحو سيناريوهات سيئة



يرى الدكتور عادل الشجاع أن اليمن في ظل الأزمة الراهنة تتجه إلى ثلاثة سيناريوهات الأولى يتركز حول حدوث تحول سياسي يقود إلى تحول اقتصادي وهو أمر مرتبط بقرار سياسي تقوده دول الخليج أو دولة إيران.. وأضاف: وهذا أمر مستبق في الوقت الراهن.. أما السيناريو الثاني فيتتمثل في محاولة القوى

السياسية الحفاظ على الوضع الراهن أكبر قدر ممكن بحيث يتم استمرار تطور الوضع الأمني وهذا خيار ليس فيه أي إصلاحات اقتصادية أو سياسية، أما السيناريو الثالث دخول المسلحين إلى صنعاء، وانتشار الفوضى في العاصمة وبالمقابل يعزز الازدهار البيوت سيطرتم على العديد من المحافظات الجنوبية..

وعن دور القوى السياسية لتجنب البلاد العنف قال الشجاع: اعتقد أن بعض القوى السياسية تعيش حالة من العمى في الوقت الراهن وقد قدمت مبادرات وقراراتها ولكن من الواضح أن هذه القوى غير جادة في المبادرات التي قدمتها لأنه لو كانت جادة لكانت شكلت لجاناً من هذه الأحزاب للتواصل مع بعضها والبحث عن النقاط المشتركة فيما يتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي بهدف تجنب البلد الوقوع في دوامة العنف، والملاحظ أن جميع المبادرات التي قدمت مازالت مبادرات حزبية كل حزب مستقل بمبادرته عن الحزب الآخر..

وعن قراءته لمبادرة المؤتمر الشعبي العام قال الشجاع: مبادرة المؤتمر متقدمة ولكنها غير مكتملة، صحيح أنها ركزت على ما يتعلق بالجرعة والحكومة ولكنها غير جادة بدليل أن المؤتمر لم يبادر بسحب وزرائه من الحكومة.. وأقول إنها غير مكتملة لأن المشكلة في اليمن لا تقتصر على الجرعة وفشل الحكومة فقط، بل هناك مشكلة أخرى تتعلق بتحويلات حقيقية على المستوى السياسي ومستقبل اليمن، كما أن المؤتمر لم يشكل لجاناً للتواصل مع بقية الأحزاب حتى يستطيع أن يقنعها بما لديه من رؤى ويحاول أن يستوعب ما لدى الآخرين، وبعائدي أن السيناريوهات السيئة هي التي ستكون في المرحلة القادمة، والوطن يسير باتجاهها..